

(العنف الأسري وأثاره الاجتماعية والنفسية)

د/ قاسم سعاد

المركز الجامعي - آفلو-

ملخص :

أصبحت ظاهرة العنف الأسري متفشية أوساط المجتمع الجزائري مما جعلها ظاهرة خصبة للبحث سواء من حيث الأسباب أو النتائج التي تترتب عن هذه الظاهرة السلبية. مصطلح العنف الأسري ليس مصطلحا دقيقا لوصف حالة العنف ضد الزوجات فهو يشمل جميع أنواع الأفعال الخطيرة والعنيفة التي ترتكب ضد النساء بشكل عام، فهو يشمل جميع العلاقات الغير السوية بين الرجل والمرأة. وبين أفراد الأسرة الآخرين. إن بلوغ العنف الأسري مستويات مرتفعة لدى المجتمع يعبر عن ارتفاع وتنوع الآثار والنتائج الاجتماعية والنفسية المترتبة عنه.

كلمات مفتاحية : العنف. الأسرة. العنف الأسري. العلاقات الأسرية

Abstract:

The phenomenon of domestic violence has become widespread among in Algerian society, which has become a fertile phenomenon for research both in terms of the causes or consequences of this negative phenomenon. The term domestic violence is not a precise term to describe the situation of violence against wives; it covers all types of serious and violent acts committed against women in general, as well as all improper relations between men and women and other family members. The attainment of domestic violence at high levels of society reflects the high and varied effects and social and psychological consequences.

Keywords: - Violence - Family - Family violence - Family relations

تمهيد:

انتشرت مؤخرا ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري وقد كانت مصدرا لقلق كثير من الباحثين حول أسبابها وتأثيرها على المجتمع وقد كثر الحديث من طرف المختصين وغير المختصين عن مظاهرها وأشكالها و أنماطها. وقد أعطى الإعلام حجما للظاهرة يقترب من حجم خطورتها .

لا تعد ظاهرة العنف داخل الأسرة ظاهرة حديثة وإنما يعود تاريخها إلى مجتمعات بشرية قديمة قدما متناهيا أي بمجرد وجود الإنسانية وأبرز دليل على ذلك قتل قابيل لأخيه هابيل وهي أول جريمة في العنف الأسري على سطح الأرض.

ما تغير في هذا هو حجم الظاهرة وتفاقمها حول كثير من بلدان العالم ونخص بالذكر البلدان العربية المسلمة، التي أصبحت تتقبل شيئاً فشيئاً ظاهرة العنف الأسري وراحت تجد حلولاً لضحايا العنف الأسري عوضاً عن الحد من الظاهرة أساساً وذلك عن طريق إنشاء مراكز إيواء للضحايا متأثرة في ذلك بالدول الغربية والأوروبية والأصح هو معالجة الظاهرة من الجذور قبل أن تحدث .

"وقد كانت غالبية دول العالم الثالث ومنها الدول العربية تفتقد إلى استراتيجيات واضحة للتعامل مع ظاهرة العنف الأسري إلا أنه في الآونة الأخيرة شرعت بعض الدول العربية بإحداث عدد من الهيئات التي تعنى بتقديم الخدمات الإرشادية للضحايا . إضافة إلى قيام معظم هذه الدول بإنشاء وحدات شرطية متخصصة بالتعامل مع جرائم العنف الأسري". (حسان محمود عبيدو ، 2012، ص 3) وقد استحدثت في الآونة الأخيرة عدداً من الهيئات التي تعنى بشؤون الأسرة ومشاكلها كما هو الحال لدى الجزائر باستحداث وزارة الأسرة وقضايا المرأة.

وللإلمام بهذا الموضوع نجد أنفسنا أمام إبراز الفرق بين الأسرة الجزائرية في الماضي والأسرة الجزائرية في الحاضر.

حيث نجد أن الجزائر حالها كحال أغلب الدول الأخرى دخلت إلى عصر العولمة وما رافقه من تغيرات ومعطيات ، أدى إلى انفتاح المجتمعات المحلية في معظم دول العالم على الثقافات المختلفة في العالم .

وقد أدى هذا الانفتاح إلى تأثر هذه المجتمعات بمفاهيم جديدة تدعو إلى بناء الشخصية المستقلة و التحرر من بعض التقاليد التي تركز العنف في مجالات العلاقات الأسرية من جهة مما أدى إلى تناقضات من جهة تدين العنف ومن جهة تكرسه نظراً للاستقلالية التي كانت غير موجودة وما رافقها من تحولات في الأسرة وانتقالها من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية .

وقد ارتبط مفهوم العنف الأسري دائماً بالمرأة والأطفال على اعتبارهما العضوين الضعيفين في الأسرة وارتبط مفهوم التعنيف بالرجل باعتباره العنصر الأقوى والمسيطر في العلاقة وقديماً كانت لا تقتصر على الرجل وبل تتعداه إلى مجموع الرجال الموجودين في العائلة من الجد والعم ... وأحياناً الجدة.

مفهوم العنف: لغوياً هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، واعنف الأمر أي أخذه بشدة والتعنيف يعني التعيير و اللوم.(ابن منظور، 1988، ص 902).

اصطلاحاً: "هو سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو سلوك بعيد عن التحضر والمدنية ". (طه ، 1993، ص551).

مفهوم الأسرة: لغوياً من الفعل اسر ، وأسرة الرجل عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم ، والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته (ابن منظور ، 1988، ص 60) .

ويعرفها اصطلاحاً (حسان محمود عبيدو ، 2012، ص 17) " أنها مجموعة من الأفراد يرتبطون برابط القربى ، حيث تتكون الأسرة من الزوج والزوجة والأولاد سواء أقاموا في منزل واحد أم لا يضاف إلى هؤلاء أزواج الأولاد وأبناءهم ووالدا كل من الزوج والزوجة وإخوتهم وأخواتهم ممن يعيشون في نفس المنزل . لان رابطة القربى من ناحية والعيش في منزل واحد من ناحية أخرى من شأنهما ان يضيفا بالخصوصية على ما يقع من عنف بين أفراد الأسرة " .

مفهوم العنف الأسري : "إن مصطلح العنف العائلي يعني غالباً الإساءة البدنية والجسدية والنفسية التي تتعرض لها الزوجات من أزواجهن ومن أهم مظاهر الإساءة العزلة الاجتماعية والتهمك والسخرية و الاهانة والحرمان الاقتصادي ". (محمد بن حسن الصغير، 2012، ص 25)

في حين يرى آخرون أن "مصطلح العنف العائلي ليس مصطلحا دقيقا لوصف حالة العنف ضد الزوجات فهو يشمل جميع أنواع الأفعال الخطيرة والعنيفة التي ترتكب ضد النساء بشكل عام، فهو يشمل جميع العلاقات بين الرجل والمرأة"، (اليوسف وآخرون، 2005، 14).

إحصائيات حول العنف في الجزائر:

لقد تم تسجيل 6.985 حالة عنف ضد النساء عبر مختلف ولايات الوطن خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2014، حسبما كشفت عنه عميد الشرطة رازم كنزة لدى مديريةية الشرطة القضائية.

وأوضحت العميد رازم خلال اليوم التحسيسى الوطنى لمكافحة العنف ضد المرأة الذى تم تنظيمه بالتنسيق مع المجلس الشعبى لولاية الجزائر وأكاديمية المجتمع المدني والمرصد الوطنى للمرأة أن مصالح الأمن سجلت خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2014 حالات عنف ضد 6.985 امرأة.

وجاءت ولاية الجزائر في مقدمة الولايات التي سجل بها أكبر عدد من قضايا العنف ضد المرأة بأزيد من 1.100 قضية متبوعة بولاية وهران التي سجل بها أزيد من 500 قضية مماثلة تليها ولاية قسنطينة التي سجل بها أزيد من 300 قضية عنف ضد المرأة.

وتعرضت 5.163 امرأة من بين إجمالي ضحايا هذه الظاهرة إلى عنف جسدي بنسبة تزيد عن 73 بالمائة مقابل تعرض 1.508 منهن إلى سوء المعاملة إلى جانب تعرض 205 أخريات إلى اعتداءات جنسية و تعرض 27 منهن للقتل العمدي.

وتبقى السيدات المتزوجات الأكثر عرضة لحالات العنف بتعداد 3.847 سيدة متبوعة بفئة العازبات ب 1875 حالة و 791 بالنسبة للمطلقات مقابل 440 للأرامل.

كما تم تصنيف خلال نفس الفترة 3533 متورط في هذه القضايا من فئة الأزواج و 2272 أعزب.

وأوضحت العميد رازم أن تعرض السيدات للعنف في المجتمع لم يعد مقتصرًا على فئة عمرية محددة بل امتد لكل الشرائح العمرية كما انه مس أيضا السيدات على اختلاف مستواهن التعليمي دون تفريق إن كن عاملات أو مآكنات بالبيوت.

وفي هذا الإطار ذكرت أن البيت العائلي يبقى بدوره أول الأماكن التي تتعرض فيها المرأة للتعنيف ب 3321 حالة بنسبة تزيد عن 47 بالمائة من الحالات المسجلة إضافة إلى تفاقم حالات العنف في الشارع التي ناهزت خلال نفس الفترة 1960 حالة.

وتبقى هذه الأرقام -- حسبها -- غير نهائية و لا تعبر عن الواقع الذي تعيشه المرأة الجزائرية بالنظر إلى عدم تقدم الكثير من المعنفات للتبليغ عن الإساءات التي يتعرضن لها بحكم العادات و التقاليد مشيرة إلى تراجعهن عن تقديم شكاوى ضد أفراد العائلة.

من جهتها أوضحت جعفر الشايع رئيسة المرصد الجزائري للمرأة أن تنظيم هذا اليوم التحسيسى الذي يأتي بالتزامن مع إحياء الجزائر لليوم العالمى لمناهضة العنف ضد المرأة المصادف ل 25 نوفمبر من كل سنة يعد فرصة للحديث عن ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري و التي أصبحت لغة تخاطب.

وأرجعت تنامي الظاهرة إلى العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تستحق الوقوف عنها بغية إيجاد الحلول المناسبة لها، مركزة في حديثها على ضرورة الشرح الصحيح لأحكام الشريعة الإسلامية التي كرمت المرأة و حافظت عليها.

كما دعت إلى إنشاء الهياكل المختصة في إيواء واستقبال السيدات اللواتي تعرضن للعنف و العمل على إعادة إدماجهن في المجتمع.

وأشارت إلى تراجع أرقام العنف المسجلة ضد المرأة خلال الثلاث سنوات الماضية فبعد أن تم تسجيل أزيد من 12.000 حالة عنف ضد النساء سنة 2012 تراجع هذا الرقم إلى نحو 11.000 خلال سنة 2013 وهو يراوح 7.000 حالة خلال التسع أشهر الأولى من السنة الجارية.

وتبقى هاته الأرقام بعيدة --حسبها --عن الواقع الذي تعيشه المرأة كونها حالات كثيرة لم يتم التبليغ عنها حول كل أشكال العنف الذي تتعرض له كل يوم بأشكاله المختلفة سواء كان عنفا جسديا أو معنويا أو جنسيا.

من جهته أكد احمد شنة رئيس أكاديمية المجتمع المدني أن تنظيم هذه الحملة يأتي في سياق الجهود التي تبذل لمواجهة ظاهرة وآفة اجتماعية باتت تنعكس على واقع الأسرة الجزائرية و التي يكون الأطفال أولى ضحايا بعد الأم المعنفة.

ودعا الشنة رفقة بقية المتدخلين في هذا اليوم التحسيس من إطارات دينية وقانونية إلى ضرورة بذل كل الجهود والتنسيق بين مختلف المصالح لحماية المرأة المعنفة لاسيما تلك التي تتخذ خطوة التبليغ عن المسيئين لها حتى لا تقع ضحية ممارسات انتقامية يمكن أن تهدد حياتها.(الشرطة القضائية، 25 نوفمبر 2014)

العنف ضد الأطفال

أطلقت "الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث" صفارة الإنذار بخصوص ارتفاع الأرقام المتعلقة بسوء المعاملة والتعنيف الذي يتعرض له الأطفال والقصر بالجزائر ، فبالرغم من وجود كل التأطيرات القانونية التي تحمي شريحة الأطفال، إلا أن الأرقام تشير إلى 10 آلاف حالة تعنيف مصرح بها في سنة 2016 فقط .

وقد ارتفعت في السنوات الأخيرة حالات التعنيف التي تطال الأطفال والقصر من طرف الأولياء والأقارب ، وهي الظاهرة التي تستوجب إقحام جميع أطراف المجتمع بالنظر إلى علاقتهم بتفشي الظاهرة في كل المستويات .

وفي روبرتاج تم بثه اليوم الأحد على أمواج القناة الإذاعية الثالثة تصف الفتاة ايمان 18 سنة وقائع التعنيف التي كانت شاهدة عليها والتي كان ضحيتها أخويها الصغيرين .

وتقول الفتاة أن أباهما يتصرف بعدوانية مع ابنيه في كل المواضيع وأنه يستعمل العنف في كل موضوع يفتح معهما ، وهو الأمر الذي أوصلهما إلى مصالح الاستعجالات الطبية في العديد من الحالات ، وأضافت بالقول "كلما يعود أبي من العمل يضرب أخوي الصغيرين بطريقة عنيفة ، وأحيانا يضربهم من اجل لا شيء"

وبحسب البروفيسور مصطفى خياطي فان 10 آلاف حالة تعنيف في السنة ماهي إلا أرقام تقريبية نظرا لغياب إحصائيات موثوقة .

و يمارس الاعتداء على الطفل في البيت، أو في محيطه المدرسي أو الاجتماعي، أو في أي من المجتمعات التي يتفاعل فيها الطفل، ويصنف الخبراء أشكال سوء المعاملة التي قد يتعرض لها الأطفال إلى أربع أنواع: الإهمال، الاعتداء الجسدي، الاعتداء النفسي أو المعنوي، الاعتداء الجنسي .

و بالرغم من تدعيم المنظومة القانونية مؤخرا بالمصادقة على قانون الطفولة إلا أن الأمور لا تزال على حالها بحسب البروفيسور مصطفى خياطي الذي أكد أن المصادقة على القانون بحد ذاته لن يقف في وجه الممارسات العنيفة ضد الأطفال والقصر لان الأمر يستوجب إصدار نصوص تطبيقية تدعم القانون من اجل رسم حدود المعاملات مع هذه الشريحة الهشة .

و لمحاربة هذه الظاهرة تعنيف الأطفال تم تعزيز الترسانة القانونية بالجزائر في الآونة الأخيرة، حيث وضعت عدة مسودات للوائح التنفيذية من قبل وزارة العدل بالتعاون مع ممثلي العديد من الوزارات المعنية في هذه القضية ، لا سيما وزارة التضامن الوطني .

وقد أكدت حبيبة كدار مديرة حماية وتعزيز برامج الطفولة والمراهقة والتضامن للشباب بوزارة التضامن الوطني ان العمل يجري على قدم وساق مع الهيئات المعنية من منظمات و وزارات من اجل إنشاء مراكز متخصصة في حماية الطفولة ،وكذا إنشاء خدمات اجتماعية في المحيط المفتوح بالإضافة إلى تحديد شروط الأهلية للأسرة تستحق الثقة بالإضافة إلى نظام الإبلاغ عن التجاوزات.

هذا ويتضمن برنامج وزارة التضامن الوطني الذي يهدف لحماية الأطفال في حالة خطر أو يحتمل أن يكونوا في حالة خطر إطلاق خطة عمل خاصة بمكافحة العنف الجنسي ضد المراهقين . "البروفيسور مصطفى خياطي ، 2016/06/01 - 12:00 بتصرف "

وتختلف أساليب العنف الأسري من الاهانة إلى الإيذاء اللفظي إلى الإيذاء النفسي والتحقيق والطرء من المنزل وصولا الضرب والجرح وحتى الاغتصاب.

أثار العنف الأسري الاجتماعية والنفسية :

تتعد أثار العنف الأسري وتختلف في حدتها على حسب نوع التعنيف ودرجته وسنحاول أن نجيز بعض الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف داخل الأسر فيما يلي :

1/ حدوث الطلاق عبر نشوء التفكك الأسري سوء واضطرابات العلاقات الأسرية لأفراد الأسرة .

2/ تسرب الأبناء من المدارس وذلك يرجع لتخلي الطرف المعنف أو المعنف عن مسؤولياته الرقابية وتراجع نفسية الأبناء و الدافع للدراسة .

3/ عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة صحيحة.

4/جنوح أبناء الأسر التي يسودها العنف و العدوانية تأثرا وتقليدا للكبار.

5/ العزلة الاجتماعية للأسر التي يمارس فيها العنف الأسري.

6/تشرد الأبناء وذلك لتخلي الوالدين عن المسؤولية المادية والرقابية.

7/تهديد الأمن والسلم الاجتماعي للأسرة والمجتمع.

8/ النبذ من المجتمع و الانسحاب الاجتماعي والاعتراة الاجتماعي وبحث الفرد عن ملجأ آخر ومجتمع آخر حتى ولو صوريا.

9/عدم الترتيب والفوضوية والإهمال نتيجة عدم وجود حافز للنظام وللحياة الأسرية كلها .

10/ فقدان المرأة ثقتها بنفسها نتيجة للتنيف اللفظي فيجعلها ذات شخصية مهزوزة.

11/ شعور الفرد داخل الأسرة بالإحباط والكآبة.

12/ الإحساس بالعجز وإحساس أفراد الأسرة بالإذلال والمهانة وعدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي في الأسرة وذلك لتوقع الفعل العنيف في أي لحظة واضطراب الصحة النفسية في الأسرة وفقدان الإحساس بالمبادرة وصعوبة اتخاذ القرار وضعف الثقة بالنفس بالنسبة للأطفال و اضطراب سلوكهم و اضطرابات في السلوك لدى المراهقين واللجوء دائما العناد والتمرد مما يترتب عنه زيادة الشك والريبة لدى الأبناء .

13/ التغيب عن العمل أو تركه نتيجة اللامبالاة وتركز الفكر وانشغاله عند الأسرة أو احد أفرادها.

14/ إعاقة خطط التنمية الاجتماعية من خلال خسائر المادية لأفراد الأسرة الناتجة عن العنف الأسري .

15/ استخدام المخدرات و المسكرات والإدمان عليها محاولة للخروج من دائرة العنف ومشاهده .

16/ الإساءة إلى قيم المجتمع والتأثير على القيم الدينية والثقافية ومحاولة تبني ثقافات أخرى والتشكيك في الأعراف الاجتماعية السائدة وعدم الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية.

17/ الانتحار كأخر حل للعنف سواء كان جرائم أو أفعالا لا تصل إلى الجرم .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج كثير من الدراسات منها دراسة (نيو مان 1993) ودراسة (العنقري 2001) ودراسة (العنف الأسري في المجتمع السعودي أسبابه وأثاره الاجتماعية لمحمد بن حسن الصغير) .

ويرجع كثير من الباحثين أن هذه وضوح وتجلي أثار العنف الأسري مؤخرا لارتباطه بالعويلة، كون أن العويلة هي التي كشفت الظاهرة وأبعادها وأحجامها حيث نجد انه "لا شك أن عويلة المعلومات والحقائق المتصلة بالجرائم العنف الأسري قد مكنت الباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان من اختراق الأسرة العربية وكشف الكثير مما يدور داخل تلك الأسرة التي ظلت تحافظ على خصوصيتها منذ القدم ... وتلك المنافذ التي تقود إلى عويلة العنف الأسري في حالته العربية . (عباس أبو شامة عبد المحمود و محمد الأمين البشري ، 2005، ص 107_108)"

خاتمة :

المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات لا يخلو من أفعال العنف التي تحدث كل يوم لكن معدل الإعلان عن هذه الأحداث ليس بنفس الكيفية التي تعرفها المجتمعات الغربية ، فغالبية أحداث أو جرائم العنف تدخل ضمن دائرة الخصوصية للأسرة والعائلة وبالتالي فإن وصلت إلى حد الجرائم فهي تدخل تحت بند الرقم الأسود للجرائم ، إلا أن باقي هذه الأفعال "تطفو على السطح وتجد طريقها إلى الأجهزة الرسمية المسؤولة عن مكافحة الجريمة ، وتصل نسبة منها إلى وسائل الإعلام وتدخل ضمن أحاديث الساعة". (مصطفى عمر التير ، 1997، ص 127)

وتتداعى أثار العنف الأسري إلى أن تصل عواقب وخيمة منها الانحراف نحو الإدمان والانحراف نحو الإجرام والانحراف نحو الجنس و الشذوذ الجنسي أحيانا وبالتالي فالعلاقات الأسرية هي المحدد في سلوك الفرد الذي يؤثر بدوره على المجتمع بالسلب أو الإيجاب.

وحدوث فتور في العلاقات الأسرية كأقل رد فعل على العنف بالنسبة للممارس عليه أو الفرد المشاهد لهذا العنف بما أن أغلب أفعال العنف الأسري تتم في البيت الذي من المفروض هو السكن والهدوء بالنسبة لأفراد الأسرة.

إذن " فالعنف العائلي عبارة عن أنماط سلوكية تصنف ضمن أفعال العنف ، ولأنها تحدث في محيط الأسرة أو العائلة سميت بالعنف الأسري ، يضيف البعض بأنها أفعال يرتكبها الأقوياء ويذهب ضحيتها الضعفاء في العائلة وخاصة الإناث ويربط هؤلاء بين أفعال الظلم والعنف ووضع المرأة في المجتمع ، وتوجه التهمة هنا إلى البنى الاجتماعية التي يكمن الظلم والقهر في تركيبها الاجتماعية ."(مصطفى عمر التير ، 1997 ، ص 127)

المصادر والمراجع :

ب. التقارير :

- 1/ ابن منظور، لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور ، دار الجليل ، بيروت ، 1988.
- 2/ اليوسف عبد الله عبد العزيز وآخرون ، العنف الأسري : دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، الرياض ، 2005 .
- 3/ حسان محمود عبيدو ، آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسري، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، 2012.
- 4/ طه فرج عبد القادر ، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1993.
- 5/ محمد بن حسن الصغير ، العنف الأسري في المجتمع السعودي أسبابه وأثاره الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والأبحاث، الرياض، 2012 .

ب. التقارير :

- 6/ المصدر : الشرطة القضائية ، نوفمبر 2014.
- 7/ المصدر: البروفسور مصطفى خياطي، موقع الإذاعة الجزائرية تسجيل 10 آلاف حالة عنف ضد الأطفال في 2016، اليوم العالمي لحقوق الطفل 2016/06/01 على الساعة 12:00.